لغةُ العنفِ في الخطابِ السياسيّ الحزبيّ العراقيّ بعد عام ٢٠٠٣

م.م نواف عبدالقادر جواد

جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

https://doi.org/10.61353/ma.0060551

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٣/١٥ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٤/١٧ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/٩/٣٠

يتكون العنف المعبَّر عنه في النصّ، من لفظ يشير إلى التحكم والإقصاء بصفته نقدًا للممارسة السياسية الحالية، يضمّ كلمات مفتاحية، شملت "النفي، والسجون، والتعذيب، والاغتيال" بصفتها عنفًا ماديًا صلبًا تمارسه الحكومات ، ومن يزاول العمل السياسي في إطار الدولة، وظهرت معانٍ متجددة ترتبط بألفاظ عدّة "الديمقراطي، والمواطنة، والمساواة، والحرية، والتعددية، والاختلاف، والأمن الروحي، والأمن الثقافي، والأمن البيئي".إلّا أنَّ هذه اللغة الحزبية، على الرغم من أنّها مشتركة بين مكونات الاتجاه الحزبي العراقي منها اليسارية والليبرالية والإسلامية، فهي مقرونة بالنسبة إلى الاتجاهين : الأول والثاني بالحداثة والتحديث والانفتاح على القيم الإنسانية الكونية، وهي مؤطرة بالنسبة إلى الاتجاه الثالث بخلفية أُصولية تحتل فيها الهوية الدينية المحور الأساس، ومع تقاسم لغة توصيف كثير من حالات العنف، من قبيل "اقتصاد الريع يعيد أي تنمية اقتصادية" وتداول عبارة "تحجيم العمل السياسي"، وعبارة "تمكين المرأة" ، وإنّ بمعتقد سياسي مختلف بين الطيف الحداثي والطيف الأُصولي "فلا حداثة بمجتمع نصفه تحت الحيف"، ويمثل هذا العنف تعويقًا حقيقيًا للتنمية والاستقرار ، ومشروع الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة التنموية، فقد تجعل قوة هذه العبارة منها مرجعًا مؤطرًا للعمل الحزبي والسياسي، ولكن ! إن كانت أشكالها توظف الخطابات الحزبية المختلفة.

The violence expressed in the text consists of a term referring to control and exclusion as a criticism of the current political practice. It includes key words that include “exile, imprisonment, torture, and assassination” as solid physical violence practiced by governments and those who carry out political work within the framework of the state, and renewed meanings have emerged. Associated with several terms "democracy, citizenship, equality, freedom, pluralism, difference, spiritual security, cultural security, and environmental security." However, this partisan language, although it is common to the components of the Iraqi partisan trend, including leftism, liberalism and Islamism, is associated with respect to the first and second directions with modernity, modernization and openness to universal human values, and it is framed relative to the third direction with an fundamentalist background in which religious identity occupies the main focus. . With the sharing of the language describing many cases of violence, such as “the rentier economy restores any economic development” and the phrase “curtailing political action” and the phrase “empowering women” and with a different political belief between the modernist spectrum and the fundamentalist spectrum: “There is no modernity in a society half of which is inferior.” .

الكلمات المفتاحية: لغة العنف، الخطاب السياسي، الخطاب الحزبي، العراق.

المقدمة

يعرف الشأن الحزبي في العراق نقاشًا واسعًا في شأن الخطاب وواقع الممارسة، من حيث المرجعيات والثقافة والمشاريع السياسية، ومن حيث التواصل والقضايا التنظيمية، وما راكمه من مكتسبات وإخفاقات، ورهاناته في سياق التحولات المجتمعية. وهو موضوع لصيق بقضايا الشأن العام، والمشروع المجتمعي، وتطور بناء الدولة، ودمقرطة المجتمع.

وتتجاذب الخطاب السياسي الحزبي في العراق توجهات ونزعات ، تجعل مقاربته تتجاوز نطاق التصنيف التقليدي: عربي، إسلامي، قومي، اشتراكي، شيوعي، إصلاحي، تقدمي، محافظ، إلى أَبعاد جديدة، تقوم هذه الأَبعاد على الهوية والعقيدة الدينية والسياسية، فضلاً عن طبيعة الموقف من الآخر ومنظوره لإدارة الاختلاف، ومدى القبول بالتعدد والحوار والنقد والتعايش والتسامح، بعيدًا من الهيمنة والتسلط والاحتكار، ومدى استخدامها للعنف بأَنواعه ، وبشقيه الصلب أَو الناعم، أَو حتى الرمزي ، وقد واكب ذلك تطور اللغة الواصفة لهذا الخطاب وتجددها، وظهور مجموعة من المفاهيم بدلالات جديدة ، تذكر منها مفهوم عنف الخطاب السياسي، ورمزية العنف في ذلك الخطاب، والخطاب الحاضنة له، والإيحاء به، فضلًا عن العنف السياسي، والأَمن الروحي والثقافي، والاستقرار الاجتماعي، والأَمن القومي، فاتسعت بذلك دلالات العنف كمًا ونوعًا.

أَصبح التعبير الانفعالي السلبي في الخطاب السياسي الحزبي في العراق اليوم مرجعية ومصدرًا في ذاته لأَنواع الخطابات السياسية المختلفة اليومية ، ما دفع هذا الخطاب بفعل الخطاب التعبيري السلبي، إلى وقوع تدهور في اللغة السياسية عمومًا، مفردات وتراكيب وصيغ مكتوبة وأَلفاظ وأَفعال كلامية ، وفي السلوك السياسي بين الفرقاء السياسيين والفاعلين، والعلامات السيميائية والإيحاءات والشعارات، مما يستدعي ذلك بحثًا دقيقًا للوقوف على الأَسباب والأَبعاد المادية والمعنوية السلبية، وأَثرها في فرص التوافق الديمقراطي، والتدافع السياسي المدني والسلمي.

أولًا: أهمية البحث:-

تتجلى أهمية البحث بآليات مقاربته وزوايا النظر فيه المتجددة، لا سيما وأنَّ الخطاب السياسي الحزبي شهد اهتمامًا ملحوظًا من طرف محلّلي الخطاب ، الذين وظّفوا آليّات

البحث اللساني والثقافي؛ للكشف عن أبعاد جديدة يختزنها ذلك الخطاب الصادر عن جهات حزبية أَحيانًا تكون مسؤولة عن سياسات الدولة، أَو مخوّلة بالتصريح باسمها.

ثانيًا: أهداف البحث:-

إنَّ الهدف الأساس، هو التعريف بالخطاب السياسي، وتحليل الطبيعة اللفظية للخطاب السياسي الحزبي العراقي، فلا شيء أكثر تأثيرًا في الواقع من لغة الخطاب ، ولغة الخطاب رموز تعبيرية وخليط من الأوامر والنواهي، والتحفيز والتثبيط، والأمن والتهديد، بإمكانها خلق بيئة ملائمة للبناء والتلاحم، و بمقدورها أَن تفضي إلى معوقات سياسية ومجتمعية تحول دون تعزيز بنى الدولة.

ثالثًا: إشكالية البحث:-

تكمن إشكالية البحث في أَنَّ انتشار ظاهرة لغة العنف الرمزي، وتأثيرها سلبًا في استقرار البيئة الداخلية للعراق، وأَنَّ الحد من انتشاره لم يحقق النتائج الحاسمة بمعالجة أَسبابه الحقيقية، إذ يواجه تناول هذه القضايا إشكالات نظرية منهجية مفاهيمية وإبستيمولوجية، تفرز مجموعة من الأَسئلة من قبيل هل نحن أَمام خطاب أَم خطابات متنوعة مختلفة؟ هل نحن حيال مقاربة أَم يمكن الحديث عن إمكان مقاربات عدّة للخطاب الحزبي في العراق؟ أَي علاقة بين هذا الخطاب والتحولات الاجتماعية؟ كيف يواجه تحديات الحراك الشعبي ورهاناته ويستوعبها في هذه المرحلة؟ كيف تتشكل لغة الخطاب الحزبي في العراق وتتطور؟ كيف تسهم اللغة في الخطاب الحزبي في العراق في تشكيل موازين القوة وإعادة بنائها، والتموقع في الفضاء العام؟ وكيف تسهم في إنتاج السلطة والصراع عليها؟ كما يفرز سؤال الخطاب والممارسة الاجتماعية، والخطاب والسلطة، وسؤال الخطاب والتحولات الاجتماعية، ما يؤكد أَنَّ علاقة اللغة بالسلطة متشبعة ومعقدة وتعطي المشروعية لمقاربة عابرة للاختصاصات.

رابعًا: فرضية البحث: -

ينطلق هذا البحث من فرضية مركزية مفادها: **(إنّ لغة العنف في الخطاب السياسي الحزبي في العراق تمخضت عنها جملة من المشاكل الدينية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأَمنية وبدورها زعزعت استقرار المنظومة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣).**

خامسًا: هيكلية البحث:-

من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع البحث، ولغرض معالجة مشكلته ، والوصول إلى هدفه، تم تقسيمه إلى مطلبين ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

جاء في **المطلب الأول:** الإطار النظري للخطاب السياسي وبنيته اللغوية، أمّا **المطلب الثاني:** فدرسنا اشكالات تحليل الخطاب ولغة العنف في الخطاب الحزبي العراقي.

المطلب الأول

(الإطار النظري للخطاب السياسي وبنيته اللغوية)

أَولًا: المفهوم النظري للخطاب السياسي:

تتعدد تعريفات الخطاب السياسي وذلك لتعدد أشكاله ، ولاختلاف الغايات القصدية من ورائه، إذ يمكن أَن يطلقه فرد أو جماعة أو حزب سياسي معين، من أجل الحصول على مكاسب معينة أَو عند حدوث صراع أو خلاف سياسي ، لذلك يعدّ الخطاب السياسي بطبيعة الحال فعلاً سياسياً يبتدعه مفكرون أو تيارات سياسية، وتروجه وتتبناه المنظمات السياسية : كالأحزاب ، وجماعات الضغط ، وجماعات المصالح، وبذلك ينطوي الخطاب السياسي على مبتغيات تهدف إلى تحقيق الإقناع والتأثير في المتلقي لتحويل الأفكار والقيم التي يتضمنها إلى ممارسات سلوكية تنسجم مع أهداف القائم بالاتصال السياسي، وعليه يمكن تعريف الخطاب السياسي من مجموعة من الباحثين والسياسيين على النحو الآتي(١):

عدّ بعضهم الخطاب السياسي الرسمي "هو رسالة الدولة المعلنة أَو اعلان شبه رسمي عما ترمي القيادة السياسية تحقيقه والافصاح عن استراتيجياتها وآليات تطبيقها في مرحلة ما" (٢).

وقد عرّفه عزمي بشارة بأَنَّه "أداة ضرورية لاكتساب السلطة، يتم اللجوء إليها من قبل القوى السياسية المختلفة، لنيل المراكز العليا في الدولة، وكسب الشرعية والمشروعية للحفاظ عليهما بشكلٍ دائم"، أَما الكاتب محمد ياسين فعرّفه بأنّـه "جملة من التصورات النظرية والمفاهيم والمقترحات المنتظمة في إطار منطقي حول الواقع السياسي في مجتمع ما في إطار تاريخي محدد والأفق المطروح لمعالجة مشكلاته وتحديد طبيعة علاقاته بالبيئة الإقليمية والدولية، وهو الأيديولوجية أو جزء منها أيضًا"(٣).

وعرفه عائض محمد أَيضًا بأنَّـه "مهارة الاقناع عبر استخدام اللغة الخطابية المؤثرة في أَذهان الجمهور عير الاشارات والإيماءات والرموز التي تؤثر تلقائيًا في عقولهم"، أَما سالم حفيظ فعرّف الخطاب السياسي الخاص بالأَحزاب السياسية غير المشتركة في الكابينة الوزارية بأَنَّـه "لجوء بعض الأَحزاب السياسية إلى استثارة عقول وأَنفس المُخاطبين بغرض تحقيق الكسب الحزبي، من خلال حجب الحقيقة، وتضليل الرأي العام، أَو كشف وتبيان مواقفها من الخلل في مخرجات النظام السياسي"، وعرفه هادي نعيم أَيضًا بأَنَّـه "شكل من أشكال الخطاب المتعددة الصادر بصفة حزبية، يلجأ إِليه الفاعلين في العملية السياسية بشكل عام من جهة، وكذلك الزعامات السياسية خارج الحكومة من جهة أُخرى، يتناول فيه ما يخص السياسة العامة للدولة، والشأن العام، من أجل تمرير رسائلهم السياسية ومشاريعهم الحزبية"[٤].

أَمّـا برهان غليون فقد لخصه بالتعريف التالي "خطاب يقوم على عملية الإقناع للجهة الموجه إِليها، لتلقي القبول والاقتناع بمصداقيته، في كثير من الوسائل والطرق المدعمة بالحجج والبراهين، مع توظيف الخطاب السياسي للوسائل اللغوية والمنطقية الصحيحة، والجمل التعبيرية التي تتناسب مع طريقة التواصل مع الأفراد مع مراعاة أن تتناسب مع الموقف والمقام الذي يتم إلقاء الخطاب السياسي على أساسه"[٥].

ومما سبق يمكن القول إنَّ الخطاب السياسي وسيلة لمواصلة السيطرة على السلطة وتملكها في الصراع السياسي، فهو خطاب مرتبط بالسلطة على الدوام ، وتلجأ إليه القوى السياسية للوصول إلى مراكز القرار؛ وليُحقق غايته يجب أن يكون الخطاب السياسي إقناعياً ، لإيصال المُخاطَب إلى القبول والتسليم بالصدقية والإيمان بالشرعية، فتتعاون الوسائل اللغوية والمنطقية جنبًا إلى جانب مكونات تعبيرية أخرى كالصورة والأَلفاظ ولغة الجسد[٦].

ثانيًا: بنية الخطاب السياسي وخصائصه اللغوية:

يحتاج الخطاب السياسي إلى لغة سياسية لها استقلاليتها، إذ أنَّ مضمون اللغة يهتم به قطاع كبير من أفراد المجتمع ، كأن يكون موضوع اللغة السياسية الحديث عن السلام ، أو الحرب ، أو الأمن الاقتصادي ، أو مشكلات الحدود أو ما سوى ذلك.

وتنبثق أهمية اللغة السياسية من أهمية الأشخاص الذين يتحدثونها، فموقعهم الوظيفي من النظام السياسي أَو خارجه، يمنحهم صلاحية الانتقال من مرحلة الحديث عن القضايا المهمة إلى اتخاذ القرارات المناسبة تجاهها، كذلك يزيد من أهمية اللغة السياسية وأيضًا إنها تنقل عبر وسائل التواصل السياسي إلى متلقين ، الذين هم على نوعين(٧):

١. عامة الناس الذين يستمعون إلى ما تتضمنه هذه اللغة وما يقوله الساسة يصبح مدار حديثهم ، ونقاشهم ويسهم في صياغة اتجاهات الرأي العام، وقد يتقبلون ما يفعله الساسة ، أو يرفضه وإذا ما قوبل ذلك بالرفض فمعناه أنَّ الفعل السياسي الذي يلي اللغة منقوص الشرعية ولاسيما في المجتمعات الديمقراطية.

٢. شريحة النخبة المؤثرة التي تبني تصوراتها وردود أَفعالها وقراراتها فيما تسمعه من آراء، يتضمنها الخطاب السياسي، الذي يستعمله الساسة، ومن هنا فإنَّ للغة السياسية أثراً في الحياة السياسية وأعلى مستوياتها(٨).

وللغة الخطاب السياسي سمات عدّة ، بصرف النظر عن نوعه سواء كان خطاب السلطة الذي يعدّ انعكاساً للممارسات السياسية للنظام بكلّ تناقضاته وتغيراته عبر الزمن، أَم خطاب المثقفين الذي يتمّ في ضوء قراءة نقدية للسياسة الحكومية على وفق منهجية دقيقة تسمح بصياغة الأُسس الفكرية في مرحلةٍ ما، أَم خطاب الجماهير الذي يمثل الإدراكات والتصورات والصور النمطية التي تكونها الجماهير عن شعوب البلاد الأُخرى، ومن أهم تلك السمات(٩):

١. على المستوى الصوتي: تتأتى لغة الخطاب السياسي من الأصوات المتنافرة أو الثقيلة أو الصعبة ، وتميل إلى انتقاء الأصوات السهلة المتآلفة؛ لإنَّ السهولة والوضوح من أهم ملامح لغة هذا الخطاب ذلك بجانب الاستعانة بالمؤثرات الصوتية لإبراز الرموز الصوتية المعبرة عنها.

٢. على المستوى الصرفي: ينتقي الخطاب السياسي الكلمات الواضحة الخالية من التنافر بجانب الحرص على استعمال الكلمات الشائعة لدى الجمهور السياسي كي يتحقق بها التواصل مع تجنب الكلمات غير المألوفة(١٠).

٣. على مستوى التركيب: يميل الخطاب السياسي إلى استخدام الجمل القصيرة، المعبرة بوضوح، لإنَّ الجمل القصيرة تأخذ جهدًا أقل من المستمع من دون إفراط في استعمال هذه

الجمل، كي لا تكون النتيجة عكسية بينما تكثر الجمل الإسمية ، التي تبدأ بالأسماء مع توظيف أدوات النفي في تقابل بين النفي والإثبات لإظهار الدلالة المقصودة.

٤. التكرار: بوصفه إحدى الوسائل الفاعلة للتأثير في وعي الجماهير، وتلجأ لغة الخطاب السياسي إلى التضاد لإظهار المعنى وإبرازه من خلال المقارنة التي يحدثها التضاد في ذهن المستمع، أمَّا شعارات الخطاب السياسي المعاصر فتتسم بالتكثيف والتركيز الشديد لدلالات مقصودة، اعتمادًا على جمل قصيرة ، أو كلمات مختصرة أو كلمة واحدة(١١).

يبدو من دراسة الكيفية التداولية للنشاط السياسي عبر رصد مقتضيات التكلم، بحثًا عن الأَثر والإنجاز، لا الخيار والتقرير فحسب، فالمتكلم أَو الخطيب السياسي بحاجة إلى مراعاة مقتضيات الأَحوال، وكذلك الأَمر بالنسبة إلى أَدوار المتخاطبين السياسية والاجتماعية ومعارفهم، وزمان التكلّم ومكانه والعوامل المقامية المختلفة التي تتسع لتشمل الاعتقادات والأَحكام التي يكونّها المُخاطِب عن نفسه وعن أَدواره، وعن الآفاق حوله، وهي التي يستند إليها في كل لفظ يضعه أَو يفهمه. فحينئذٍ يصبح النشاط اللغوي متداخلًا مع النشاط السياسي، وتصبح الأَقوال اللغوية تعكس نمط ونشاط سياسيين واجتماعيين أَكثر مما تعكس أَقوالًا قائمة على معيار المصداقية والتضليل. في هذا السياق، يصبح كلام الخطيب السياسي، خارج المعنى الفوضوي للجملة التقريرية الخبرية، أَي إنه يتجاوز الخضوع لحكم الصدق والتزييف(١٢).

إنَّ الخطاب السياسي سلطة لغوية مادية ولفظية ، تفيد القوة والسيطرة عبر أَفعال لغوية تفيد التصدي، والتعبئة، والهدم والبناء، وإنّه سلطة رمزية معنوية ، فإصرار فاعل حزبي على تناول كلمة في مناسبة ما، تأكيداً على إلحاحه ممارسة هذه السلطة ، وإنَّ امتناعه عن الإدلاء بتصريح ربما يفيد ما يمكن أَن يترتب من آثار جراء الفعل الكلامي من منظور سلطة التأويل، آخذًا في الحسبان الفاعلية الرمزية للخطاب وصور الرقابة الذاتية والخارجية التي تضبط سلطته، وما يؤخر به من بعد رمزي يمثل رأَس المال اللغوي بحسب المفهوم اللغوي وفق فرضية السلطة الرمزية، وما قد يفرزه من صراع حول المؤيدين كالصراع اللغوي في الخطاب الحزبي بوصفه صراعًا حول السلطة والهيمنة والمصالح والمجال الحيوي(١٣).

وقد حدد أَوستن الشروط التي تتحقق فيها أَفعال الكلام أَو الأَقوال الإنجازية ، وهو سياق يؤطِّر النشاط السياسي، ويربط الخطيب السياسي بجمهوره وهي :

* أن يكون هناك طقس عرفي مقبول له تأثير، وأَن يشمل على التلفظ بكلمات محددة من الخطيب السياسي في أَحوال محددة.

* أن يكون الأَشخاص المخاطبون ملائمين، وأَن تكون الأَحوال ملائمة أَيضًا لتنفيذ الطقس العرفي المحدد.

* ينفذ الطقس العرفي على نحو صحيح من جانب جميع المشاركين فيه. وهو ما نلاحظه في مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تداول خطب معين على نطاق واسع، ومهاجمة الخصوم، وترويج المقاطع الحاملة لأَفعال الكلام ذات المضمون العنيف(١٤).

* ينفذ الطقس كاملًا ، وهو ما يطرح الوعاء الزمني لإنجاز الفعل الكلامي للنقاش ، إذ ينجز الفعل الكلامي على دفعات: من الترويج إلى التداول الواسع ، إلى تشييد ظروف العنف المادي في الواقع، عند المنافسة السياسية المباشرة، في مراحل الانتخابات، أَو في المجالس النيابية، أَو في التظاهرات السياسية والنقابية وغيرها، وهو ما بدأَنا نلاحظه بالفعل في الخطاب السياسي الحزبي في العراق، وفي السلوك السياسي، أَي في حالات الصراع المتكررة في البرلمان بين الفرقاء السياسيين.

* تتوافر للمشاركين والمخاطبين المشاعر والأَفكار والنيات الأَساسية التي يقتضيها الطقس العرفي، مع التمسك المستمر، من المخاطبين. ذلك أَن غياب شرط الصدق، يعد استخدامًا سيئًا لفعل الكلام، مثل أَن يقول الخطيب السياسي: أَعِدُ، وهو عازم على عدم الإيفاء بوعده(١٥).

* يفترض المتكلم أَن المستمع يريد أن يقوم بالفعل ، وأَن يصدق افتراض المتكلم، إذ يكون المستمع راغبًا فعلًا في ذلك.

* ينوي المتكلم إنجاز الفعل الذي تسنده القضية المصرح بها إليه، أَي التفاعل مع شرط الصدق السابق.

* شرط المعنى غير الطبيعي، أَي أَن يقصد المتكلم تحقيق إدراك لدى المستمع أَن المتكلم عازم على القيام بالفعل من خلال تلفظه، وأَن يكون هذا الإدراك من المستمع قائمًا على معرفته بتلفظ المتكلم(١٦).

* شروط المدخل والمخرج ، أَي أَن يكون الاتصال صريحًا وجادًا، وأَن تتوافر بين الخطيب السياسي وعموم الناس، الروابط العضوية والنفسية.

فالخطاب السياسي لا ينطوي مضمونه على المعلومات فقط، إذا علمنا أنَّ المعلومات هي أي مضمون يساعد الفرد في بناء أو تنظيم جوانب الظروف المحيطة المتصلة بالحالة ، التي سيعمل في إطارها أو يقدم فيها على تصرف معين، بل ينطوي على بناء من الأفكار والآراء والاتجاهات السياسية ، التي يستطيع الفرد بواسطتها فهم بنية نظام سياسي معين من حيث خصائصه وسماته، وتفرض العقلانية في الخطاب السياسي أُمور معينة هي [١٧]:

١. يكون الخطاب السياسي على مقتضى العقل من سبيل التخطيط والحساب الدقيق للمواد السياسية وكيفية استخدامها بشكل مثالي، وتدبير عملية الصراع الاجتماعي إدارة عاقلة لا يمكن العبث فيها، تمامًا كما تدار دولة أو مؤسسة اقتصادية كبرى.

٢. تكون السياسة برامجية، وأن يتحرى خطابها التعبير عن هذه الخلفية البرامجية أو التعبير من داخلها.

٣. الخطاب السياسي يحاكي عقول الجماهير، لا وجدانها ومشاعرها، وحين تتأسس السياسة وخطابها على هذه القاعدة، تصان ويصان معها الخطاب من كثير من الإشكالات كما يحدث في التجارب السياسية غير المحكومة بأي ضغط مرجعي [١٨].

المطلب الثاني

(اشكالات تحليل الخطاب ولغة العنف في الخطاب الحزبي العراقي)

أَولًا: اشكالات تحليل الخطاب الحزبي وواقع الأَحزاب في العراق

ترتبط إِشكالية الخطاب الحزبي العراقي في علاقته بإِشكالية السلطة ووصفها وتأويلها، وبإِشكالية العلاقة والحدود بين المجال الديني والثقافي والسياسي، في بلدٍ يقر دستوريًا بالهوية الإِسلامية وبالاختيار الديمقراطي وسمو المواثيق الحقوقية. ومن ثم، نشأَت إِشكالية فكرية تتعلق بممارسة سياسية ديمقراطية في بيئة لا تزال قيود التقليد والمحافظة راسخة فيها ، وإِنَّ دراسة أَمارات أَلفاظ العنف في الخطاب الحزبي في علاقتها بالسلطة وهو مركب، ومتشعب ، وإِنَّ السلطة والتسلط في خطاب كهذا "مركب رمزي" [١٩].

من الإشكاليات الأَساسية، رصد كيفية تفاعل هذا الخطاب مع قضية العنف على مستوى المجتمع العراقي في البنيات الذهنية والممارسة السياسية والحزبية، بصيغ وأَشكال معلنةً أَحيانًا، وخفية مستترةً أَحيانًا أُخرى، سواء أَتعلق الأَمر بالأَحزاب أَم الدولة ، سيما وأَنَّ تلك الإشكالية ترتبط بسلطة الخطاب السياسي في مجتمع تسعى فيه النخب السياسية إلى المكاسب والامتيازات، وهي عرضة لعنف رمزي تتواطأ في تقبله بوصفه سببًا يشل حركتها في النقد والرفض والممانعة، إلى جانب تسويغها ؛ كي تصبح عرضة لـ"عنف اختياري" مقبول بصفة واعية من أَجل المصلحة، فتصبح الدولة جراء ذلك إطارًا مشروعًا للهيمنة والتحكم. ويُفرز ذلك مفاهيم ووضعيات مختلفة للعنف : أَحدهما رمزي غير محسوس، والثاني رمزي اختياري يمارس بمحض إرادة الفئات والشرائح المعنية، فليس القهر والحاجة دوما وراء الخضوع المجتمعي، إذ أَنَّ سلطة الرغبة في المزيد من والكسب والنفوذ، تكون سببًا لتسويغ ذلك، وفرضه على الذات الفردية والجماعية العراقية من الداخل، في مقابل عنف مفروض من الآخر [٢٠].

ثمة إشكالية أُخرى في رصد الموجات الأَساسية والفاعلة في الخطاب الحزبي المعلنة والخفية والعناصر المكونة شرعيته، لهذا لم تصمد خطابات بعض الأَحزاب السياسية في العراق أثناء الحراك الشعبي عام ٢٠١١ ، وما تلاه من حراكات شعبية ، الذي نحن اليوم في خضمه، إذ بقدر عجزها عن الإنخراط فيه، لم تتوافر على الإرادة اللازمة لاتخاذ موقف مؤثر في مجريات الأَحداث في الشارع، ومن ثم فإنَّ في تناول الخطاب الحزبي يُطرح بعمق سؤال الاستقلالية والتبعية في خطاب الفاعل الحزبي وقراراته، لتصبح التبعية من مظاهر العنف الذاتي الإرادي تارة ، وعنفًا مفروضًا تارة أُخرى [٢١].

من مظاهر أَزمة الواقع الحزبي بأَطيافه المختلفة، وإن بنسب متفاوتة، أَزمة التنظيم، التي أَصبحت عنوان توصيف واقع الأَحزاب العراقية، الذي عانى من مشكلات القيادة الداخلية وإدارة الاختلاف وتجديد النخب والتداول على القيادة، فضلًا عن فاعلية التواصل السياسي وإقامة علاقة تفاعل حقيقي مع المجتمع، فضلاً عن مشكلة الهوية، و أَدبيات هذه التنظيمات التي لم تبرح السؤال من نحن وماذا نريد؟. ولا تزال متشبثة بمرجعية فكرية[٢٢]، لا تراعي التحولات الاجتماعية. مما يدلل على الجمود الفكري الذي تتميز به، والإيمان بحتمية لم تظهر معالم فعلها الإيجابي في المجتمع بعد، إذًا هي أَزمة انغلاق الأُفق الأَيديولوجي

والسياسي جراء غياب إرادة التجديد والإبداع والتطوير، من ملامحها الطوباوية الفكرية، لا تأخذ بمنطق التحول والتغيير الاجتماعيين، على الرغم من أَنها وجدت في تدافع الحراك الشعبي العراقي ما يرفض طروحاتها [٢٣].

وعجزت الأحزاب السياسية في خطابها عن استقطاب مختلف الشرائح والمكونات الاجتماعية (عرقية ودينية)، وهذا ينطبق بصورة أساسية على الأحزاب التي حظيت بأغلب الأصوات ، وتسلمت السلطة عبر لجوئها إلى التعبئة الإثنية والدينية أثناء الانتخابات مستثمرة الولاءات الطائفية لتحريك الناخبين، أَما الأنظمة الداخلية للأحزاب العراقية فقد تبنت منهجًا ديمقراطيًا في اختيار قياداتها وجميعها تشير إلى وجود مؤتمر عام يضم أعضاء (مندوبين) يجري فيه انتخاب القيادات والأمين العام، غير أنَّ الواقع يكشف قراءة مختلفة تمامًا، ففي ما يتعلق بالقيادات يتضح أن الزعامة في معظم الأحزاب هي تاريخية دائمة ، وإنَّ القيادات تتكرر داخل الحزب الواحد دون أن يجري أي تجديد، حتى بالنسبة إلى الأحزاب التي تعقد مؤتمرات على فترات زمنية متباعدة. مما يعني غياب الآلية الديمقراطية التي تحكم العمل التنظيمي للحزب [٢٤].

إنَّ خطاب الأَحزاب السياسية في العراق لا يزال هاجسه متعلق بالمرجعية دفاعًا مستمرًا عن صدق الاختيار السياسي الرافض للعنف، وإقناع الفرقاء السياسيين بصدق اعتماد خيار التعددية والمشاركة واحترام قواعد العملية السياسية، كأن الهاجس هو دفع تهمة مسبقة لصيقة بمرجعية نظامهم الداخلي[٢٥]، ما يجعل سيمة العنف حاضرة مباشرة أَو ضمنيًا في بناء الخطاب ومضامينه واتجاهاته واستراتيجياته.

ومن جانب آخر، سواء أَتعلق الأَمر بالإسلام السياسي أَم اليسار أَم غير ذلك، فإنَّ أَزمة خطابه تتمثل أَساسًا بأَزمة التصور والاستراتيجية، وفي أَزمة التطرف بصفته معيقًا سياسيًا وأيديولوجيًا واجتماعيًا، يعترض الامتداد والتغلغل في مجتمع يتوق للانفتاح، بحكم الموقع الجغرافي القريب من منطقة صراع، وبحكم ذاكرة الماضي المليئة بالإشكالات، التي تختزل أَقصى مستويات العنف، ومن ثم كانت الحاجة إلى مشروع مجتمعي يستجيب لمكونات المجتمع وحساسيته العرقية والثقافية والسياسية [٢٦].

وأَوجدت التحولات الاجتماعية أَجيالًا جديدة، بقيم ونزعات جديدة، ملامحها الذاتية والنفعية والحرية والفردية، تعجز معها الخطابات الديماغوجية والإيديولوجية التي تبنتها الأَحزاب عن تحقيق اختراق مأمول في زمن الثورة الرقمية، حيث وجدت بعض الشرائح في الخطاب الحزبي العراقي عدم جاذبية وعدم طمأنينة، لذلك أَفرز هذا المعطى ضرورة تجديد الأَحزاب طرائق عملها ، وتجاوز الفجوة بينها وبين الفئات الشبابية والعمالية والطلبة والمثقفين، وهي فئات ما عاد يجذبها اجترار خطاب الماضي لعبارة سنوات الاستبداد، في ظل ذلك، تطرح اشكالية تجديد لغة الخطاب وشرعيته، وجسر الهوة بين الخطاب والممارسة، وهذا الأَمر أَوقع الخطاب الحزبي في العراق بمجموعة من التناقضات جعلته يعاني من الانحسار والضعف والارتباك، ويفتقد الانسجام أَحيانًا، ومن مؤشراته الدالة تزايد نسب العزوف السياسي والحزبي والانتخابي، إذ تحول معها الخطاب الحزبي في العراق من خطاب أَزمة إلى أَزمة خطاب، وأَن يقدم أَجوبة تتعلق بإِشكالات التنمية، واستيعاب تنامي السلطة الجديدة، ولا سيما سلطة الرأي [٢٧].

تظهر إِشكالات الخطاب الحزبي في العراق من زاوية نقد الخطاب السياسي بوضوح ، ذلك الخطاب لم يقدم بدائل فكرية ومشروعات سياسية منسجمة وملائمة، إذ يسعى الفاعلون السياسيون من خلال المجال الرمزي تسويق كفاءتهم وحجب الرؤية على الآخرين والإِيقاع بهم، ويمارسون خطابًا بدوره يخلق درجة عالية من العنف الرمزي يقع على الضحايا بصورة ناعمة؛ لأَنّه يقودهم ويوجههم من أَجل خدمة مصالحهم الذاتية، ويخترقهم من أَجل التشتيت عوضًا عن الوحدة، ما يجعلهم جراء هذا التغلغل الخفي، متواطئين تلقائيًا، خلافًا للعنف المادي الصلب الذي يظهر واضحًا للعيان [٢٨].

ينظر نقد الخطاب الحزبي في العراق نظرة اتهام مسبق إلى خطاب جزء مهم من النخب السياسية العراقية، بوصفها نخبًا مصلحية، تمارس عنفًا رمزيًا ناعمًا يستشري في فئات واسعة من المواطنين، وهو يهيمن على الذات التي تتواطأ بالاستسلام بالتدريج، إذ في المقابل من السهل رصد طموحات السياسيين، وهي طموحات تتوخى الحصول على دعم الدولة غير المشروط والاستحواذ على مؤسسات الحكم[٢٩]، ويتجلى عنف هذه الفئة في كونها تمارس خطابًا يتسم بالتحايل للوصول إلى السلطة والهيمنة عليها ، والاستفادة من الريع الاقتصادي والامتيازات المختلفة، و يتجلى التوجه بعبارة تتداول بكثرة في الحقل

السياسي العراقي منذ عقود: "نهب المال العام"، إذ تخصص حصة كبرى من موارد الدولة لخدمة مصالح أَقلية طبقية تسيطر على الثروة الوطنية، بذلك توضح بجلاء منهجية الاستبداد الاقتصادي أَو اقتصاد الريع التي ما تزال متحكمة في الاقتصاد العراقي، إنَّها صورة من صور الفساد استمد اليوم حراك تشرين الشعبي منه زخمًا كبيرًا[٣٠].

توظف أَحزاب السلطة في العراق آلية العنف الرمزي بسلب قدرة الخطاب الحزبي على الفعل والتأثير، والإرادة والاستقلالية، والمبادرة ، وعلى الرغم من وجود مساحات واسعة لتتنازع موازين القوى بين الفاعلين السياسيين، خصوصًا ما تعلق بالمسألة الحقوقية والمشروع المجتمعي، وهذا ما يزكي فرضية ضعف الأَداء الحزبي في العراق وتخبطه السياسي والأَيديولوجي. وبقدر ما يحتاج الخطاب الحزبي إلى التجديد والتطوير والحرص على عدم إغلاق الحوار في شأن رهانات حراك تشرين، وإلى إعادة تشكيل المجال، وتحويل المواجهة بين العلمانيين والإسلاميين من جهة إلى مواجهة الاستبداد[٣١]، إذ لا يؤدي ذلك إلى الانتقال الديمقراطي ، وإنّما إلى صراع هويات وصراع خطابات وليس صراع برامج وأَفكار، تفرز هذه الوضعية ضرورة مجتمعية لتأهيل النظام الحزبي خطابًا وممارسة، وتمكنه من المبادرة والفعل، وكذلك أَن يعي العقل الحزبي التحولات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات مختلفة، سيما مع تنامي نزعات التطرف والتشدد وتعدد مظاهر التوتر والنزاع، إذ أَضحى العنف إحدى القضايا الأَساسية في الخطاب السياسي الحزبي العراقي، وأَحد انشغالات العقل السياسي، وقد صارت بذلك تيمة ثابتة في وثائق مؤتمرات الأَحزاب السياسية، وفي بياناتها وبلاغاتها الحزبية، وعنصرًا أَساسيًا في النقاش العام بصفتها إشكالية تزداد تعقيدًا وخطورةً وتشعبًا [٣٢].

ما عاد الانشغال، كما كان طوال عقود ماضية، بالتركيز على عنف الدولة المادي ومواجهة التجاوزات الناجمة عن القمع والتسلط، إنما صار الخطاب الحزبي أَكثر انشغالًا بالعنف الاقتصادي المتعلق بالفقر وقضايا التنمية والريع، وبالعنف الاجتماعي المتمثل بقضايا النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص، فضلًا عن العنف الثقافي المرتبط بإدارة التنوع والتعدد الثقافي، والعنف السياسي وما يطرحه من قضايا تعميق المسار الديمقراطي وترسيخ

قيم الحوار وإدارة الاختلاف وتمكين دور المرأة، وبهواجس تنامي التطرف والعنف في مناطق عدة من العراق (٣٣).

ثانيًا: "اللغة والسلطة السياسية والعنف" في الخطاب الحزبي العراقي

يستند الربط بين الخطاب واللغة والسلطة والعنف إلى تزايد أَهمية اللغة في الحياة الاجتماعية، فهي ليست نسقًا من علامات ورموز، أَو مجرد استجابات لحوافز معينة أَو أَداة للتواصل فحسب، بل يرتبط كيانها في الخطاب الحزبي بالحياة الاجتماعية، نظرًا إلى الترابط بين اللغة والسلطة من منظور النظرية الاجتماعية واللسانيات النقدية، إذ يُنظر إلى اللغة بصفتها خطابًا في ظل ممارسة اجتماعية دينامية تحتل فيها السلطة البؤرة الأَساس بوساطة اللغة، وفق هذا التصور، يجري الربط بين المقاومة السوسيولوجية ونظرية التحليل النقدي للخطاب. ومن هذا المنطلق، تتجلى علاقة التفاعل بين استعمال اللغة، وممارسة السلطة والعنف(٣٤).

يتأسس الخطاب الحزبي في العراق على ثالوث اللغة والسلطة والعنف الرمزي أَحيانًا. فهو خطاب تأثيري توجيهي، يوظف اللغة بأساليب مختلفة، تمارس الاستمالة، وأَحيانًا المناورة، من أَجل تكريس الهيمنة، والتمكن من الفضاء العام، وبناء شرعية أَو نسف أُخرى منافسة، بقصد الوصول إلى السلطة، فقد اتسع هذا الصنف من الخطاب المفعم بالحط من الآخر والذي قد يلجأ إلى المفاهيم الطائفية أَو القومية، وبذلك يخلط مطلقيه بين حرية التعبير المكفولة بموجب القانون والدستور وبين الخطاب الحزبي الاستفزازي الذي يصل إلى حد التعصب الفكري (٣٥).

فالخطاب الحزبي في العراق إِذًا من هذا المنظور، يستعمل اللغة في سياق اجتماعي ولأَغراض الممارسة السياسية، لذلك فإِنَّ التغييرات اللغوية لذلك الخطاب مرتبطة بتحولات النسقين الثقافي والاجتماعي المصلحي، ما يعطي الأهمية لاعتماد التحليل اللغوي كمنهجية لتحليل التحول الاجتماعي في العراق.

ويحرص الخطاب الحزبي في العراق على استثمار هذه الجدلية، ونورد في هذا السياق دعوة أَقطاب الأَحزاب السياسية في السلطة، إلى الانفصال عن البلاد، وإن تطلب الأَمر استخدام القوة العسكرية، مستثمرين رمزية اللحظة ، وحساسية القضية وأَهميتها من أَجل

الاستمالة ، وتعزيز الشرعية والوجود في الفضاء العام، وهو مطلب رفعته تلك الأَحزاب ورأت في عدم تحقيقه غبن لحقوق أَبناء قوميتهم[٣٦].

إنَّ إشكالية التعامل مع الشأن اللغوي والصراع الحزبي في العراق حولها، هو صراع وتدافع من أَجل النفوذ والسلطة بمعناها السياسي والرمزي والاجتماعي، ومن ثمّ يمكننا التمييز بين السلطة في الخطاب، والسلطة ما وراء الخطاب، وهي تتجسد على المستوى الثقافي والسياسي والدعم الإعلامي، عبر فضائيات عدّة تابعة للأَحزاب السياسية في العراق تمثل الخطاب الحزبي ، الذي يتبنى فكرًا أُحاديًا لا يستمع إلى الآخر، وبالتحديد مع انطلاق الحملات الانتخابية، إذ يبدو خطاب تحريضي يشقُّ طريقه عبر تلك الفضائيات ، التي تعد منابرًا للكتل السياسية والحزبية، كوسيلة وحيدة للوصول إلى مبتغاها، وهذا الأمر يهدد المجتمع العراقي بتفكيك نسيجه المجتمعي[٣٧]، وتوسعت هذه الفضائيات لتشمل مختلف الطوائف والتكتلات العرقية تبث من داخل العراق وخارجه، وأَصبحت معظم تلك المحطات الحزبية متخصصة في بث خطاب سياسي يفضي إلى التعصب الطائفي من خلال الترويج للحزب ، أَو الكتلة التي تملكها أَو تديرها، فأَصبح لكل محطة جمهورها السياسي ، وانحسر قبول الرأي الآخر والتنوع الفكري ، و أَدى هذا الخطاب السياسي إلى مد الحياة المجتمعية بالعنف السياسي ، الذي أَخذ يهدد السلم الاجتماعي في كل مدن العراق تقريبًا في مراحل معينة ، و هناك خطابات سياسية دعت إلى العنف أَطلقها مسؤولون كبار ووزراء سابقون ونواب، فضلاً عن شيوع ظاهرة التهديد والوعيد من قبل رؤساء أَحزاب سياسية ، التي أَدت إلى رفض الآخر في المجتمع [٣٨].

ومارس الخطاب السياسي الحزبي دور أَساسي في التعبئة والتعزيز، وتوجيه التغيير الاجتماعي أَو تعويقه، فالحراك الشعبي كحركة تشرين اتخذ أَشكالًا عدة، كالخروج إلى الشارع، والجدل الإعلامي، والمواجهة الخطابية، ما جعله في مرحلة الحراك خطابًا مهيمنًا، بينما كانت خطابات مجمل الأَحزاب خاضعة، لكنها ما لبثت أَن استعادت الوجود في الفضاء العام في ظل استراتيجية تعزيز الشرعية وتحجيم الخصوم ، انطلاقًا من المنظور الجدلي للعلاقات الخطابية، ويؤكد ذلك كله فرضية دور اللغة والخطاب في التحولات الاجتماعية المختلفة من خلال أَشكال عدة من العنف بصفته محركًا لدينامية الفعل

السياسي والاجتماعي، وعلى الرغم من أَنَّ التوجه الديمقراطي والمدني يسعى إلى تجريد الممارسة من صورتها العنيفة، من زاوية الشرعية الديمقراطية القائمة على التداول السلمي للسلطة[٣٩]، ومع ذلك تظلّ مسألة الشرعية نسبية، إذ تتغير بتغيّر الموقع السياسي والاجتماعي في ظل استناد الحراك الاجتماعي إلى شرعية الحراك، بصفته توجهًا قد يتعرض لمنزلقات خطرة، كما حدث في مجموعة من الأَقطار العربية، ومع هذا ، يظلّ العراق حيالها حالة تقدم خصوصية إدارة التغيير والتحول السلمي، ولكن من أَجل السلطة، يُنتج الخطاب الحزبي في العراق، بوساطة اللغة، حالات وأَشكالًا متنوعة، وفي هذا السياق، يمكننا الحديث عن عنف اللغة في ارتباطه باللغة ذاتها، التي تغدو أداة وسلاحًا، ومن ثمّ عنف الخطاب من خلال لغته ونبرته وانتظامه ، ومن خلال تمحوره حول تيمة العنف موضوعًا أَو قضية أَو ظاهرة وإشكالية ، سواء أَكان على مستوى الخطاب أَم الممارسة، عنفًا لفظيًا، أَو ماديًا، أَو رمزيًا أَو نفسيًا، ويقدم بديلًا سلميًا يجعل حراك تشرين مقترنًا بأُطروحة الإصلاح في ظل الاستقرار والربط بين أُطروحة النضال الديمقراطي، وأُطروحة البناء الديمقراطي، من خلال العمل السلمي ومن داخل المؤسسات الحكومية وخارجها [٤٠].

يمكن القول بإنَّـه لا يوجد في العراق خطاب حزبي محايد، على الرغم من أَنّ سلطة الكلمات لا تنحصر في ذاتها فحسب، بل تُستمد من سلطة الناطق بها ومن مرجعيتها السياسية والثقافية واللغوية، ولا ينفصل الخطاب الحزبي عن المجتمع العراقي وعن العقيدة الدينية والحزبية التي تؤطره، وعلى وفق هذا التصور، تتجاذب لغة الخطاب الحزبي في العراق، عن طريق عينات الوثائق المدروسة، ثنائية بارزة: التماهي/ الاختلاف، فعلى الرغم من اختلاف المرجعيات السياسية والإيديولوجية، فإنَّـه يسجل في المرحلة الحالية تشابه لغة الخطاب واتجاهاته وقضاياه ، بميله إلى لغة يطغى عليها اليومي والسطحية أَحيانًا ، وبنزوع واضح نحو البراغماتية ومحدودية النفس – السياسي والأيديولوجي في التحليل والتأويل، خلافًا لما اتسمت به وثائق حزبية شكلت منعطفات حاسمة بالنسبة إلى بعض مكونات الاتجاه الحزبي العراقي. في المقابل، وارتباطًا بذلك بجميع صوره، تثار إشكالات الهوية بصفتها قضية تدافع حزبي لا تسلم من ممارسة العنف الرمزي [٤١].

إنَّ حضور العنف اللفظي على مستوى هذا الخطاب يبدو في تنامٍ مستمر، وهو تجسيد لحالة التدافع والتنافس بين مكونات المشهد السياسي ، وينزلق أَحيانًا نحو لغة تطغى عليها

الشعبوية، ما يرجح فرضية أنّ الخطاب الحزبي في العراق يبحث عن لغة ملائمة تحقق الاختراق الجماهيري، وهو بذلك يكرس العزوف عن العمل الحزبي، لكون لغته تقدم وجهًا سلبيًا للعمل السياسي ، وأنّها قد توفر أَرضية لحلقات أُخرى من العنف، إحداها تقود إلى الأُخرى ، بالنظر إلى الترابط بين مرحلة "العنف الجنيني"، ومرحلة "العنف الكامن"، الذي قد يتمظهر لفظيًا، ثم مرحلة تجسيد العنف على صورة تتكل بالآخر لنصل إلى مرحلة العنف المادي [٤٢].

ويظهر مما تقدم أنَّ ما بعد عام ٢٠٠٣ تبلور خطاب سياسي حزبي مختلف عن الخطاب السابق ، وإن كان في الأصل هو امتداد للخطاب السياسي المعارض الذي ابتدأ منذ عام ١٩٩٠، لكن الشيء الجديد فيه هو الزخم الهائل كمًا وحجمًا ، يفوق المتعارف عليه في الظرف الاعتيادي ، ومشكلة هذا الخطاب أنّه تعبوي يدور في سياق التنازع من دون أن يطرح نموذجاً عقلانياً يمكن تأشيره على أنَّـه خطاب علمي ، يتبع نظرية أو رؤية سياسية معروفة، ويفتقر إلى التقييم الموضوعي لقراءة التحولات ، ولم يستوعب بعض مجريات الحدث العراقي، ويعتمد على ردود الأَفعال ، ومستجيب وغير مبادر في صنع الرؤية السياسية الواضحة، فهو انفعالي غير خاضع لنتائج التخطيط أو الدراسة والمنهجية، فضلًا عن ذلك خطاب مُرتجل لم يستغرق بشكل تفصيلي ، وواضح ، ومحدد كلّ الإشكالية السياسية وظروف التحول، فهو خطاب مرحلي في الغالب تكتيكي زمنيًا ومكانيًا، لا يملك القدر الكافي من الحرية في أن يطرح مشروعاً وطنياً متأثراً بصراع الإرادات.

خاتمة:

يعدّ العنف اللفظي في الخطاب السياسي الحزبي في العراق من الظواهر، التي تتسبب بالكراهية والتعصب الفكري ، والتمييز العنصري، فضلًا عن التجاوزات التعبيرية القادحة بالخصوم السياسيين، والنظرة المصحوبة بالإقصاء في بعض الأَحيان، وهكذا ينشأ الحديث عن لغة العنف هذه بوصفها ظاهرة اجتماعية سياسية واتصالية معقدة ومركبة ، بما تشكله من معضلات انتشرت مع انتشار وسائل الإعلام والاتصال الاجتماعي الحزبي الذي ينشد الاستقطاب الجماهيري المؤيد ، وإنّ لغة العنف في الخطاب الحزبي يواجه العراق اليوم بسببه كثيراً من التحديات ، ولا سيما في المجال الأَمني التي احتدمت بعد ما شهده المحيط الإقليمي من صراعات مذهبية وطائفية، وانتشار لثقافة التطرف التي تستهدف النسيج المجتمعي، التي تزداد وتيرتها عادة أثناء أَوقات الانتخابات من قبل مرشحي الكتل السياسية والأَحزاب بغية توجيه وكسب الناخبين، إذ يتمّ التركيز على الخطاب الأُحادي الجانب الذي يمثل بالنسبة إليهم مادة وأداة التواصل السياسي مع الأَفراد.

أولًا : الاستنتاجات:

إنَّ من أهم النتائج التي أسفر عنها هذا البحث تتمثل بما يأتي:-

١. الخطاب السياسي عمومًا يخضع لسياقات العلم والمعرفة بحاجة إلى التطور والتجدد، وإذا لم ينخرط في هذه المعادلة، فإن مآله الجمود، وبالمحصلة يتعارض مع بناء الدولة ويتسبب بإحداث فجوة بين المجتمع والنظام السياسي.

٢. يمكن تحليل الخطاب الحزبي في العراق من خلال تتبع منعرجات الوضع السياسي في البلد، عبر مساراته التي جربت خيارات مختلفة في علاقة أَحزاب السلطة بالعنف ، الذي شاع في السنوات الأَخيرة، وأَصبح قوام العمل السياسي الحزبي الساعي نحو المكوث في السلطة.

٣. إنَّ الخطاب الحزبي في العراق ينحصر في العنف الرمزي واللفظي في الغالب ، كي يسعف الأَحزاب في تعزيز التموقع في الفضاء العام، توالى معه التكرار على تخليق الخطاب الشعبوي ، بذريعة التحدث بلغة مقبولة شعبيًا.

٤. نلاحظ جلياً اختلافًا كبيرًا في الخطاب السياسي عند تبدل القيادات الحزبية ؛ لإنَّ تلك القيادات لا تنطلق من سياسة عامة مرسومة على وفق استراتيجية ثابتة تؤمّن التقدم السياسي التراكمي، إلا أنَّها تتأثر بتوجهات وأفكار الأشخاص الذين يقودونها في الغالب ، وهذا بدوره يؤدي إلى تقلب الخطاب، وترتفع نسبته في ظروف وأوقات معيّنة، مثل المدة التي تسبق عملية الانتخابات التشريعية.

٥. عدم تطابق كثير مما يرد في الخطاب الحزبي مع الواقع يمثل مشكلة ذات أبعاد قد تهدد مستقبل العملية السياسية.

٦. إن الصراع بين الأطراف المشاركة في إدارة الدولة نتيجة للمحاصصة انعكس سلبًا على الخطاب الحزبي كتحصيل حاصل.

ثانيًا: <u>التوصيات</u>:

١. سنّ قانون يمنع ويعاقب كلّ شخصٍ أو جهةٍ سياسيةٍ تحث على العنف الرمزي في البلاد.

٢. يجب على المنظمات والمؤسسات غير الحكومية والجماعات المدنية الشروع بالتثقيف تجاه مخاطر العنف ولغته على السلم الأَهلي، من خلال الفعاليات المدنية ، وتنظيم مؤتمرات ، وورش عمل معنية بتدريب الشباب حول قضايا تنمية ثقافة التسامح ، وقبول الآخر والمخاطر الكامنة وراء شيوع خطاب الكراهية ، وانعكاساته على الأمن في المجتمع، والتأكيد على ضرورة التمييز بين خطاب الكراهية والرأي.

٣. الشروع برفع دعاوى قضائية لمقاضاة مرتكبي التحريض ، ودعاة لغة الكراهية في الخطاب الحزبي في وسائل الإعلام لدى محكمة النشر، وتشجيع الأفراد على القيام بخطوات مماثلة لخلق رأي عام رادع لأَصحاب هكذا نوع من الخطاب.

٤. حثّ قادة الأَحزاب السياسية أَعضائها، على توخي عدم الخروج عن الدستور والقوانين النافذة في الخطاب السياسي وعـدّه قضية جوهرية لا يمكن الحياد عنها في أية حال من الأحوال، لإنَّ عدم إلتزام الخطاب السياسي بالقانون يؤدي قطعًا إلى زعزعة ثقة الناس بالسلطة، وعدم احترامهم للدستور، واللجوء إلى مؤسسات مجتمعية تمتلك قوانينها الخاصة للاحتماء بها.

المصادر والمراجع

[١]. محمد عبدالحميد. عنف اللغة (القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر، ٢٠١٢)، ص١٢.
[٢]. المصدر نفسه، ص١٣.
[٣]. أَدواري العياشي. الاستلزام الحواري في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها. (بيروت: دار بيان للطباعة والنشر، ٢٠١٣)، ص٣٦.
[٤]. عزمي بشارة. في الثورة والقابلية للثورة (بيروت: المركز العربي للأَبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص٦٧.
[٥]. عبد الملك رومان الدناني. الرمز والسلطة (القاهرة: دار الفجر، ٢٠٠٤)، ص٨٨.
[٦]. أَدواري العياشي. مصدر سبق ذكره، ص٤٧.
[٧]. مور ادوارد. "تأليف الخطاب: دراسة في المفاهيم والأَبعاد"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٨ (مصر: ٢٠١٢)، ص٩١.
[٨]. المصدر نفسه، ص٩٦.
[٩]. ميشيل فوكو. نظام الخطاب (بيروت: دار التنوير، ٢٠٠٩)، ص٥١.
[١٠]. المصدر نفسه، ص٥٤.
[١١]. أَدواري العياشي، مصدر سبق ذكره، ص٦١.
[١٢]. سماح عبدالفتاح. لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص٢٢.
[١٣]. عبد الملك رومان الدناني. مصدر سبق ذكره، ص٣٤.
[١٤]. جمال الزرن. مصداقية الخطاب الحزبي في البلدان العربية (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الطبعة الرابعة، ٢٠١٥)، ص٦١.
[١٥]. المصدر نفسه، ص٦٤.
[١٦]. خيرالدين عبدالرحمن. المغالطات المنطقية في الخطاب السياسي العربي (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٢)، ص١٠.
[١٧]. المصدر نفسه، ص١٣.
[١٨]. سماح عبدالفتاح، مصدر سبق ذكره، ص١٥.
[١٩]. رابحة علام. النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي (القاهرة: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٥)، ص٢٥.
[٢٠]. أَعراب ابراهيم. "التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب الحزبي في العراق"، مجلة الجيل السياسية، العدد ٥١-٥٢ (الأردن: ٢٠١٥)، ص٥٠.
[٢١]. علي محمد رحومة. النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص٧١.
[٢٢]. المصدر نفسه، ص٧٢.
[٢٣]. أَعراب ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.
[٢٤]. عزمي بشارة. مصدر سبق ذكره، ص٦٩.
[٢٥]. عمرو عمار. اللغة والهوية في الوطن العربي: اشكالات تاريخية وثقافية وسياسية (القاهرة: دار وليد للطباعة، ٢٠١٣)، ص١١٢.
[٢٦]. المصدر نفسه، ص١١٨.
[٢٧]. زاهر راضي. "السلطة والمجتمع المدني: آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالعراق"، مجلة التربية، العدد ١٥ (الأردن: ٢٠١٤)، ص٣٨.

[٢٨]. فوزي منصور. "طبيعة خطاب الأحزاب السياسية في الدول العربية من منظور علم الاجتماع السياسي"، مجلة المجلس الثقافي اللبناني، العدد ٣٩ (بيروت: ٢٠١٠)، ص١١.
[٢٩]. المصدر نفسه، ص١٤.
[٣٠]. خيرالدين عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٣١.
[٣١]. زاهر راضي. مصدر سبق ذكره، ص٨١.
[٣٢]. نسرين عجب. اللغة والسلطة والمجتمع في الدول العربية (بيروت: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص٤٤.
[٣٣]. المصدر نفسه، ص٤٧.
[٣٤]. عبدالإله بالقزيز. السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر (بيروت: شركة المطبوعات، ٢٠١٤)، ص٢٧.
[٣٥]. فراس عزيز. "صناعة النخب السياسية العربية للخطاب السياسي: طريق الوصول إلى السلطة"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٤ (القاهرة: صيف ٢٠١٤)، ص٣٥.
[٣٦]. المصدر نفسه، ص٣٩.
[٣٧]. رفيق سكري. الاتصال والإعلام السياسي في الخليج العربي (الرياض: مكتبة القنوات، ٢٠٠٨)، ص٤١.
[٣٨]. المصدر نفسه، ص٤٤.
[٣٩]. عبدالإله بالقزيز. مصدر سبق ذكره، ص٣٣.
[٤٠]. حسين جاسم. العنف السياسي ولغة الخطاب النخبوي في الدول العربية (القاهرة: دار الناشر للطباعة والنشر، ٢٠١٠)، ص٧١.
[٤١]. المصدر نفسه، ص٧٦.
[٤٢]. جمال الزرن. سوسيلوجيا التواصل السياسي (القاهرة: دار أم القرى، ٢٠١٤)، ص٩٣.